العدد السادس والعشرون
2009

مجلة كلية الدعوة الإسلامية

مجلة إسلامية - ثقافية - جامعة - محكمة تصدر سنويا
1377 من وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم 2009 مسيحي

- ملامح عن المذهب المالكي في الغرب الإسلامي
- الخطاب الإسلامي مميزاته والتحديات التي تواجهه
- الشيخ محمد عبده وصلاته بأعلام الإصلاح في المغرب الكبير
- اللغة وصناعة الهوية

أ.د. عبد الله محمد النقراط

مقدمة:

الحمد لله الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على من أوتي جوامع الكلم محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد، فهذا بحث بعنوان: معالجة بعض الظواهر السلبية في البحث العلمي (دراسة نقدية تؤسس لمنهج علمي سديد).

ومما لا ريب في أن الجماهيرية لديها خبرات علمية متميزة في مجال البحث العلمي، يتوفرون على مناهج متنوعة في مختلف ميادين البحث العلمي.

وقد أثرى هؤلاء الأساتذة البحث العلمي في جامعاتنا إثراء طيباً، وصار لكثير منهم مشاركات علمية جيدة في مجال البحث العلمي، تأليفاً، وبحثاً، وإشرافاً على الرسائل الجامعية، والأطروحات العلمية.

وقد أنتج هذا التنوع في المناهج العلمية نوعين من البحث العلمي ـ من حيث القيمة العلمية ـ نوع جاد يسير وفق الضوابط العلمية، والأسس المنهجية، وهو كثير، ولا أريد الوقوف عنده؛ لأن المقام لا يتسع لذلك، ولعل غيري سيأتي بما فيه الكفاية.

وأما النوع الثاني فهو غير جاد؛ لأنه لا تتوافر فيه شروط البحث العلمي، وهذا النوع أصبح ظاهرة سلبية تحتاج الوقوف عندها؛ لمعالجتها ووضع الحلول الناجعة لها.

ومن ثم فسأركز على النوع الثاني دون الأول وذلك بعرض نماذج لما في بعض البحوث من خلل منهجي فادح عن طريق الرمز لهذه البحوث حتى لا نشهر بأصحابها كأنها افتراضات، وإن كانت أمراً واقعاً؛ لتنبيه الباحثين إلى مثل هذه المسائل، وذلك من باب التذكير، انطلاقاً من قول الله ـ عز وجل: ﴿ وَذَكِّرْ فَإِنَّ ٱلذِّكْرَىٰ تَنفَعُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾[1].

ولنؤصل لمنهج علمي سديد، يخدم البحث العلمي، ويعالج القضايا السلبية التي تظهر في بعض البحوث؛ لتداركها، واتباع المنهج العلمي الصحيح.

وقد رأيت قبل الولوج في بيان عناصر هذا الموضوع أن أقدم بعض الأسئلة التي ستجيب عنها هذه الدراسة في عناصرها المتنوعة، فمن ذلك: ما مدلول البحث العلمي؟ وما هي الظواهر السلبية التي يلاحظها القارئ لبعض البحوث العلمية في جامعاتنا؟ وكيف نعالجها؟ وما مقاصد التأليف، أو الغاية من البحث؟ وما عدة الباحث، وخلقه، وصفاته؟ وما دور المشرفين على الرسائل العلمية؟ وما النتائج والتوصيات التي يراها الباحث في هذا الموضوع؟.

أولاً ـ مدلول البحث العلمي:

«البحث العلمي دراسة متخصصة في موضوع معيّن حسب مناهج وأصول معيّنة، والقيام ببحث علمي منهجيّ أيّاً كان نوعه نظرياً، أو عملياً هو أعلى المراحل العلمية، وليس نهايتها»[2].

---

(1) سورة الذاريات الآية 55.

(2) كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية الدكتور عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان ص 21.

وقد عرض الباحثون تعريفات شتى للبحث العلمي، وهم في كل تعريف يصدر الواحد منهم عن منظور خاص، وتصور شخصي، يصعب معه الشمول، وكل واحد منهم حدد معنى البحث على أساس ميدانه.

ومع ذلك فإن البحث العلمي عمل جاد موضوعي يرمي إلى الوصول إلى حقيقة معينة، أو تجلية قضية، أو حسم الأمر في مشكلة من مشكلات المعرفة الإنسانية[1].

ومنها أن البحث: وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم الدقيق، الذي يقوم به الباحث بغرض اكتشاف معلومات، أو علاقات جديدة بالإضافة إلى تطوير، أو تصحيح، أو تحقيق المعلومات الموجودة فعلاً.

أو أن البحث هو: الفحص والتقصي المنظم لمادة أي موضوع من أجل إضافة المعلومات الناتجة إلى المعرفة الإنسانية، أو المعرفة الشخصية.

أو أنه محاولة لاكتشاف المعرفة والتنقيب عنها، وتنميتها وفحصها، وتحقيقها، بتقص دقيق، ونقد عميق[2].

والبحث لا يكون علمياً بالمعنى الصحيح إلا إذا كانت الدراسة موضوعية مجرّدة، بعيدة عن المبالغة والتحيّز في أي شكل من الأشكال، وهو قبل هذا وبعده يتطلب المرونة والأفق الواسع، الذي من خصائصه تقليب المعاني، وتوليد الأفكار، والقدرة على الإبداع، والتنسيق للأفكار في أسلوب علمي سليم، وتعبير مشرق واضح هو قوام البحث وعموده، والوسيلة الوحيدة لقراءة أفكار الباحث والتعايش معها[3].

(1) ينظر مقدمة في أصول البحث العلمي وتحقيق التراث، تأليف أ.د. السيد رزق الطويل، ص 12.

(2) ينظر منهج البحوث العلمي للطلاب الجامعيين ثريا ملحس ص 53 وينظر منهج البحث في العلوم الإسلامية، تأليف الدكتور: محمد الدسوقي ص 44.

(3) ينظر كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية ص 22.

وهل مدلول البحث العلمي منطبق على كل الرسائل العلمية في جامعاتنا أم لا؟ هذا ما سنبينه في الفقرات الآتية:

ثانياً ـ تكرار دراسة موضوع درس من قبل:

نلاحظ أن بعض الباحثين يكرر دراسة موضوع قد درس من قبل، مخالفاً بذلك أسس المنهج العلمي السليم، ومقاصد التأليف أو الغرض من البحث.

إن المنهج الصحيح يقتضي من الباحث أن يختار موضوعاً مبتكراً، يقدم جديداً للبحث العلمي، فمن ذلك ـ مثلاً ـ البحث (و).

كما يقولون: قتل بحثاً؛ إذا كتبت فيه رسائل علمية قيمة، تزيد على عشر رسائل، نوقشت أغلبها في جامعة الأزهر، وواحدة منها في الجماهيرية ـ فضلاً عن الكتب الأمهات في المذاهب الفقهية المختلفة التي تناولت هذا الموضوع.

إن هذا الأمر في نظري راجع إلى عدم إلمام بعض الأساتذة بتخصصاتهم، أو توليهم الإشراف على موضوعات بعيدة عن تخصصهم.

وكذلك عدم الاهتمام بالدراسات السابقة، وهي دراسة نقدية موجزة، يتتبع فيها الباحث الكتب والبحوث التي لها علاقة بموضوعه، يبيّن فيها ما درس من موضوع بحثه، وما قصر فيه غيره؛ ليعطي لنفسه مبرراً لدراسة موضوعه.

ومن ثم أرى ضرورة الاعتناء بالدراسات السابقة في خطة البحث، وفي الموضوع، ولكن ليس بالطريقة التي يتبعها جل الباحثين الآن، من أنهم يسردون الدراسات السابقة سرداً دون نقدها، وكثير منهم يهملها، الأمر الذي يترتب عليه تكرار دراسة موضوعات مدروسة، مخالفين بذلك أيضاً مقاصد التأليف التي نص عليها علماؤنا السابقون، وهو ما نتحدث عنه في الفقرة التالية.

ثالثاً ـ مقاصد التأليف أو الغاية من البحث:

لم يفت العلماء المسلمين وضع المناهج الأساسية للبحث والتأليف، وتحديد الأهداف منها؛ لتكون نبراساً للعلماء الناشئين[1].

يقول حاجي خليفة في كتابه كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: «ثم إن التأليف على سبعة أقسام لا يؤلف عالم عاقل إلا فيها، وهي إما شيء لم يسبق إليه فيخترعه، أو شيء ناقص يتممه، أو شيء مغلق يشرحه، أو شيء طويل يختصره دون أن يخلّ بشيء من معانيه، أو شيء متفرق يجمعه، أو شيء مخلّط يرتبه، أو شيء أخطأ فيه مصنفه فيصلحه»[2].

«وينبغي لكل مؤلف كتاب في فنّ قد سبق إليه أن لا يخلو من خمس فوائد: استنباط شيء كان معضلاً، أو جمعه إن كان مفرقاً، أو شرحه إن كان غامضاً، أو حسن تنظيم وتأليف، أو إسقاط حشو وتطويل.

وشرط في التأليف إتمام الغرض الذي وضع الكتاب لأجله، من غير زيادة ولا نقص وهجر اللفظ الغريب، وأنواع المجاز.. وزاد المتأخرون اشتراك حسن الترتيب، ووجازة اللفظ، ووضوح الدلالة»[3].

وقد قصرها بعضهم على المعاني الثمانية الآتية: «اختراع معدوم، أو جمع متفرق، أو تكميل ناقص، أو تفصيل مجمل، أو تهذيب مطول، أو ترتيب مخلط، أو تعيين مبهم، أو تبيين خطأ»[4].

وقد أفرد ابن خلدون فصلاً خاصاً بالمقاصد التي ينبغي اعتمادها بالتأليف وإلغاء ما سواها، قائلاً: «ثم إن الناس حصروا مقاصد التأليف التي ينبغي اعتمادها وإلغاء ما سواها فعدّوها سبعة» على النحو الآتي:

---

(1) ينظر كتابة البحث العلمي ص 22.

(2) كشف الظنون حاجي خليفة 1/ 35 وكتابة البحث العلمي ص 22.

(3) كشف الظنون 1/ 35 ـ 36 وكتابة البحث العلمي ص 23.

(4) ينظر تفسير البحر المحيط لأبي حيان 1/ 100 وقواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث للقاسمي ص 38 ومنهج البحث في العلوم الإسلامية ص 57.

أولها: استنباط العلم بموضوعه وتقسيم أبوابه وفصوله وتتبع مسائله.

وثانيها: أن يقف على كلام الأولين وتـأليفهم فيجـدها مـستغلقة عـلى الإفهـام، ويفتح الله له في فهمها فيحرص على إبانة ذلك لغيره ممـن عـساه يـستغلق عليه؛ لتصل الفائدة لمستحقها.

وثالثها: أن يعثر المتأخر على غلط أو خطأ في كلام المتقـدمين ممـن اشـتهر فـضله وبَعُدَ في الإفادة صـيته، ويـستوثق في ذلـك بالبرهـان الواضـح الـذي لا مدخل للشك فيه، فيحرص على إيصال ذلـك لمـن بعـده.. فيـودع ذلـك الكتاب ليقف على بيان ذلك.

ورابعها: أن يكون الفنّ الواحد قد نقصت منه مسائل، أو فصول بحسب انقسام موضوعه، فيقصد المطلع على ذلك أن يتمم ما نقـص مـن تلـك المـسائل ليكمل الفنّ بكمال مسائله وفصوله، ولا يبقى للنقص فيه مجال.

وخامسها: أن يكون مسائل العلم قد وقعت غير مرتبـة في أبوابهـا، ولا منتظمـة فيقصد المطلع على ذلك أن يرتبها ويهذبها.

وسادسها: أن تكون مسائل العلـم مفرقـة في أبوابهـا فينتبـه بعـض الفـضلاء إلى موضوع ذلك الفن وجميع مسائله فيفعل ذلك.

وسابعها: أن يكون الشيء من التأليف مطوّلاً مسهباً فيقصد بالتـأليف تلخـيص ذلك بالاختصار، والإيجاز، وحذف المكرّر إن وقع مع الحذر مـن حـذف الضروري، لئلا يخلّ بمقصد المؤلف الأول[1].

يضاف إلى المقاصد السابقة التعقيبات والنقائض وتنـاول بعـض الأعـلام بالدراسة، وتحقيق النصوص[2].

فالغاية من البحث إذن قد تكون استنباطاً جديداً لم يسبق إليه الباحث، وقد تكون تطويراً لعمل علمي عن طريـق تفـسيره، أو تـصحيح أخطائـه، أو

(1) ينظر مقدمة ابن خلدون ص 528 ـ 530.

(2) ينظر مقدمة في أصول البحث العلمي وتحقيق التراث ص 15 ـ 16 وما بعدها.

إكمال نقص فيه، أو تلخيصه بحذف المكرر، تسهيلاً لدرسه وحفظه، ونحو هذا.

أما هؤلاء الذين يبحثون ويؤلفون ولا يضيفون جديداً مهما تكن درجته أو نوعيته فهم متطفلون، ويفعلون ما لا يحتاج إليه، وقد يدفعهم الجهل وقلة الحياء إلى تشويه ما قام به سواهم من نسبته إلى أنفسهم.

ويمكن القول طوعاً لهذا بأن البحث العلمي لا يقتضي بالضرورة الكشف عن حقائق لم تعرف من قبل، وإن كان هذا هو غاية الغايات من ذلك البحث، فكل جهد عقلي يتغيا تيسير المعرفة الإنسانية وإثراءها، ويخضع لضوابط وقواعد علمية يدخل ضمن مقاصد البحث العلمي، وإن لم يتمخض عن الجديد من القواعد والمبادئ والقوانين.

ومن ثم ينبغي أن تلقى كل أعمال الباحثين التقدير والاهتمام بدرجة سواء، وإن تفاوتت من حيث الإبداع، وتقديم المبتكر من الأفكار والمعلومات ما دامت جميعها قائمة على منهج واضح، ومستندة إلى الموضوعية، وتبرأ من التبعية، وفقدان الذاتية.

إن الغاية من البحث العلمي تدور في نطاق المحاولة المخلصة لنمو المعرفة، وتوظيفها من أجل سعادة الإنسان ورقيه[1].

وأخطر ما يسيء إلى أهداف البحث العلمي أو الغاية منه هو أن يكون مجرد وسيلة للحصول على درجات جامعية؛ لتحقيق أغراض معينة، فالباحث الذي يجعل هدفه الأساسي من دراسته هو الحصول على الدرجات العلمية، وما يرتبط بها من المنافع المادية وغيرها، لن يكون له من العلم إلا طلاء ومظهر خارجي.

فالدرجة العلمية التي يحصل عليها الباحث من وراء بحثه ليست النهاية، ولكنها بداية السير ـ دون اتكاء على أحد ـ في طريق عميق.

(1) منهج البحث العلمي في العلوم الإسلامية ص 57 ـ 58.

وينبغي للمسلم أن يقبل على البحث العلمي، وهو يؤمن بأنه يقبل على واجب ديني يثاب على فعله ويعاقب على تركه[1].

وإذا أحسن الباحث اختيار موضوعه وفق مقاصد التأليف فإنه سيقسمه إلى أبواب وفصول ومباحث وتفريعات حسب مقتضيات البحث، وذلك ما سنبينه في الفقرة اللاحقة.

رابعاً ـ عدم تقسيم بعض الرسائل العلمية إلى أبواب وفصول ومباحث تقسيماً صحيحاً:

يلاحظ على بعض الرسائل العلمية عدم تقسيم أبوابها وفصولها تقسيماً منطقياً سليماً، وعدم مراعاة التوازن بينها؛ إذ نجد بعضهم يقسم بحثه إلى أبواب والأبواب إلى فصول دون أن يقسم الفصول إلى مباحث، مخالفاً بذلك المنهج العلمي الصحيح، الذي يقتضي أن تقسم الفصول إلى مباحث، والمباحث إلى مطالب، والمطالب إلى جزيئات وتفريعات أخرى. إذا تطلب الأمر ذلك.

فمثلاً البحث (و) جامعة المرقب لم يتجاوز مائة وستين صفحة، قسمه الباحث إلى سبعة أبواب، لا ينفع الباب الواحد منها مطلباً من مطالب البحث العلمي، كما أنه لم يقسم الفصول إلى مباحث، وهو خلل منهجي كبير، وذلك على النحو الآتي:

الباب الأول 9 صفحات.

الباب الثاني 28 صفحة.

الباب الثالث 33 صفحة.

الباب الرابع 25 صفحة.

الباب الخامس 21 صفحة.

الباب السادس 19 صفحة.

---

(1) نفسه ص 59.

الباب السابع 5 صفحات.

فضلاً عن فقدان التوازن بين الأبواب والفصول.

وأما البحث (م) جامعة الفاتح فقد قسمه صاحبه إلى فصلين، الفصل الأول التمهيدي، والفصل الثاني، ولم يقسمهما إلى مباحث، فضلاً عن فقدان التوازن.

وأما البحث (ت) جامعة السابع من أبريل فقد جاء الفصل الأول بما في ذلك المقدمة والتمهيد في 118 صفحة في حين أن الفصل الثاني اشتمل على 209 صفحات وكان على الباحث أن يقسم هذا الفصل إلى فصول أخرى؛ ليحافظ على التوازن المنهجي يضاف إلى ذلك أيضاً عدم الاعتناء بمقدمات الرسائل العلمية، وذلك ما سنبينه في الفقرة الآتية:

خامساً ـ عدم الاعتناء بمقدمات الرسائل العلمية:

نلاحظ أن جل الباحثين لم يعتنوا بمقدمات رسائلهم؛ إذ جاءت غير مستوفية لعناصر المقدمة، التي يجب أن تتوافر عليها، وقد يخلط بعضهم المقدمة بالتمهيد، ولا يفرق بينهما، ثم إن بعضهم لا يحسن ترتيب عناصرها، وبعضهم يجعل خطة المقدمة على شكل فهرس، وبعضهم لا يفرق بين المنهج وخطة الموضوع، كما نلاحظ خلو المقدمات من الحمدلة والصلاة على النبي (ﷺ).

لذلك أقول: إن مقدمة أي بحث هي أول ما يلتقي بها القارئ، ومن ثم فإنه سيحكم على صاحبها وبحثه من مقدمته، فإن كانت محكمة حكم على أن البحث جيد، وإذا كان العكس فإن الحكم سيكون بخلاف ذلك.

ومن ثم فإن المقدمة تقتضي أن تكون مرتبة ومشتملة على ما يلي:

أهمية الموضوع، ودوافع اختياره، والدراسات السابقة حوله، وأهم مصادره إجمالاً، ومنهج دراسته أهو الوصفي، أو التحليلي، أو الاستنباطي، أو الاستقرائي إلى غير ذلك من المناهج التي تناسب كل بحث، وخطته موجزة يبيّن فيها الباحث فصول الدراسة ومباحثها بإيجاز، على أن تكون الخطة هي آخر شيء

يختم بها المقدمة، ولا يخلط المقدمة بالتمهيد، أو المدخل، ومن يفعل ذلك فإنه مجانب للصواب، مع ملاحظة أن يبدأ مقدمته بالحمدلة التي جاءت فاتحة لبعض سور القرآن الكريم، وخاتمة لبعض الأعمال المشروعة.

إن الثناء على الله ـ تعالى ـ أمر محمود ومطلوب في بداية وخاتمة كل أمر يقوم به الإنسان؛ لأن في ضمنه الاعتراف لله ـ عز وجل ـ بالفضل والإحسان، وإسداء النعم الكثيرة التي لا تعد ولا تحصى.

ومن أجلِّ النعم التي يجب على الإنسان أن يحمد الله عليها في الابتداء والختام هي نعمة التأليف والبحث[1].

سادساً ـ عدم اتباع الأمانة العلمية:

نجد أن بعض الباحثين لا يهتم بالأمانة العلمية، إما لجهل منه بالمنهج العلمي السديد، وإما تعمداً منه لذلك؛ إذ ينقل صفحات كثيرة متوالية، ولم يحل على مصادره، الأمر الذي يعد مخالفة منهجية، وغفلة ما ينبغي للباحثين أن يفعلوا مثلها، فمن ذلك الباحث (و) نقل كلاماً لغيره في أكثر من ستين صفحة، ولم يعزه إلى أصحابه، وكذلك الباحث (ت) في أكثر من ستين صفحة، ولم يعزه إلى أصحابه. وكذلك الباحث (ت) في أكثر من عشر صفحات، والباحث (ب) في سبع عشرة صفحة.

ولذلك رأيت أن أذكِّر بعدة الباحث، وخلقه، وصفاته في الفقرة التالية.

سابعاً ـ عدة الباحث وخلقه وصفاته:

يجب على الباحث أن يتحلى بصفات حميدة، منها: الأمانة، والصبر، والتفرغ لطلب العلم، وإخلاص النية في عمله، وسؤال أهل الاختصاص، والبحث في كل ما يتعلق بموضوعه.

---

(1) ينظر مشروعية قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ وتنوعه في القرآن الكريم ومقاصده للدكتور عبد الله النقراط ص 1 وما بعدها بحث مقبول للنشر في مجلة كلية الدعوة الإسلامية.

يقول القرطبي في تفسيره: «وشرطي في هذا الكتاب إضافة الأقوال إلى قائليها، والأحاديث إلى مصنّفيها، فإنه يقال من بركة العلم أن يضاف القول إلى قائله»[1].

ويقول أصحاب كتب المناهج: «البحث مسؤولية تتطلب من الباحث الأمانة العلمية، ومن ضرورياتها صحة نقل النصوص، والتجرد في فهمها، وتوثيقها بنسبتها إلى أصحابها، ومن أجل هذا فإن تدوين المصادر والتعليقات في الرسائل والبحوث العلمية أمر جوهري في تقديرها، وإن الإهمال أو الإخلال به، يعتبر خدشاً في أمانة الباحث، وعيباً في البحث، لا يمكن التغاضي عنه، أو التهاون به».

والبحث العلمي لا يسلس قياده إلا لمن أعدّ له من نفسه الصبر والمثابرة، والتأنّي، وبعد النظر والإخلاص؛ إذ لا بد للباحث أن يتحلّى بهذه الصفات والخصائص.

فإن البحث أيّاً كان له مشاكله وعقباته، وليس بالأمر الهيّن تذليلها، فهي بحاجة إلى جلد ومثابرة لا تعرف الانهزام في سبيل الوصول إلى الغاية.

ومن لوازم المثابرة الاستمرار الدائب والتعايش مع الموضوع كلاً وجزءاً، وفي جميع الأوقات، وبهذا تتكشف جوانب البحث، وتتابع الأفكار، وتتوارد المعاني.

والتأني لازم من لوازم البحث العلمي؛ ليكوّن البحث انطباعاً سليماً، ويؤسس أحكاماً وتقديرات صحيحة، والإخلاص للبحث هو لبّ العمل وروحه بحيث لا ينتهي به إلى حدّ، ولا يضنّ في سبيله بمالٍ، أو جهد، أو تفكير.

وهذا كله في الحقيقة مظهر للحبّ الصادق، والرغبة الطموحة في البحث بشكل عام، والموضوع الذي وقع عليه اختيار الباحث بشكل خاص[2].

---

(1) الجامع لأحكام القرآن 1/ 3.

(2) كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية ص 21 ـ 22 وينظر منهج البحوث العلمي ص 68 وما بعدها.

عن البحث العلمي موهبة تمنح لبعض الناس، ولا تمنح للآخرين.

وهذه الموهبة تنبئ عنها خلالٌ متعددة، أهمها القدرة على البحث، فلا يكفي أن يكون الباحث واسع الاطلاع والثقافة، قوي الذاكرة، قد أحصى كل ما يتصل بموضوعه، من مصادر ومراجع، واختار المادة العلمية لدراسته في دقة ومهارة لا يخطئه شيء منها، ولكن لا بد أن يجمع إلى هذا دقة الإحساس، وعمق الملاحظة، وطول الدأب والمثابرة، ونفاذ التأمل وصفاء الذاكرة، والقدرة على التحليل والتركيب، والفهم والتفسير، وأن يكون مع هذا منصفاً تحكمه الموضوعية، والبرهنة العقلية، بعيداً عن الانفعال العاطفي، والتأثير بسلطة العرف والعادات، أو المفاهيم السائدة.

فإذا لم يكن الباحث قادراً على تفسير المادة العلمية، وفهم الحقائق الفكرية فهماً سليماً، وإعطاء أفكار جديدة فهو دون المستوى اللازم للبحث والدراسة.

كذلك إذا لم يكن الباحث من الناحية الأخلاقية نزيهاً، شجاعاً في الحق، ينكر ذاته، ويحترم رأي سواه وإن اختلف معه، وأن يكون أيضاً أميناً في أخذه من الآخرين، وفي عرضه لرأيه، وفي الكشف عن الحقائق التي تهدي إليها المادة العلمية، والدراسة الموضوعية، إذا لم يكن الباحث متحلياً بهذه الصفات فلن يكون باحثاً بالمعنى العلمي لهذه الكلمة، ولن يعول على نتائج دراسته، فآفة العلم مع النسيان الهوى، وما دخل البحث العلمي عرض زائل إلا أفسده، ونأى به عن رسالته المقدسة[1].

وقد بيّن علماؤنا القدامى الصفات التي يجب أن يتحلى بها الباحث، فمن ذلك قول الإمام مالك (ت 179هـ): «لا يؤخذ العلم من أربعة: لا يؤخذ من سفيه. ولا يؤخذ من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه، ولا من

(1) ينظر منهج البحث في العلوم الإسلامية ص 52 وما بعدها.

كذاب يكذب في أحاديث الناس، وإن كان لا يتهم على أحاديث رسول الله (ﷺ) ولا يؤخذ من شيخ له فضل صلاح وعبادة، إذا كان لا يعرف ما يحدث به»[1].

فهذا النص الذي يروى عن الإمام مالك، وإن جاء في معرض رواية السنة النبوية وتحملها، ينسحب على كل من يحدث بفكرة، أو ينقل رأياً ونصاً، أو يدرس موضوعاً، يجب أن يكون كريم الأخلاق، صادق القول، واعياً لما ينقل، لا يميل مع الهوى، ولا يحيد عن الحق.

وروي عن الإمام مالك أيضاً: لقد أدركت بالمدينة أقواماً لو استسقى بهم المطر لسقوا، وقد سمعوا من العلم والحديث شيئاً كثيراً، وما أخذت عن واحد منهم، وذلك أنهم كانوا ألزموا أنفسهم خوف الله والزهد، وهذا الشأن ـ يعني العلم والفتيا ـ يحتاج إلى رجل معه تقى وورع وصيانة، وإتقان، وعلم.

فأما زهد بلا إتقان ولا معرفة فلا ينتفع به، وليس هو بحجة، ولا يحمل عنهم العلم.

يقرر الإمام مالك بهذه الكلمة قاعدة منهجية في نقل العلم وروايته وتلقيه، وهو وجوب الجمع بين التقوى، والقدرة العقلية التي تتقن النظر والتفكير، وتحسن الحكم على الأشياء، فمن لم يكن كذلك فليس أهلاً للأخذ عنه، أو الاطمئنان إلى روايته، فالعلم دين، ولا يؤتمن عليه إلا من كان ذا دين وعقل سليم[2].

وجاء عن أبي الوليد بن رشد (ت 595 هـ) أن الباحث يجب أن يجمع بين ذكاء الفطرة، والعدالة الشرعية، والفضيلة العلمية والخلقية.

---

(1) الكفاية في علم الرواية ص 192 ومنهج البحوث العلمي ص 67 ومنهج البحث في العلوم الإسلامية ص 54 ـ 55.

(2) الكفاية في علم الرواية ص 1991 ومنهج البحث في العلوم الإسلامية ص 55.

فالباحث لابد أن تتوافر فيه الموهبة الفطرية، وأن يكون بعيداً عن كل ما يسيء إلى مروءته، أو يطعن في استقامته، وأن يأخذ نفسه بالمنهج العلمي في الإنصاف، وقول الحق، واحترام آراء الآخرين[1].

نخلص من ذلك إلى أن البحث العلمي بمعناه الحقيقي صعب لا يستطيعه إلاّ من وطن نفسه على الصبر والأمانة، والإخلاص لله في العمل.

وأما من كان مستعجلاً، ولا تتوافر فيه صفات الباحث الجيد، فالأولى له ترك البحث؛ لأن هذه الصفات يهبها الله لمن يشاء من عباده، وبخاصة من كانت نيته خالصة في إنجاز عمله على أكمل وجه، وأما من كانت نيته من البداية هي الحصول على الدرجة العلمية، بأي شكل من الأشكال فلن يكون النجاح حليفه.

ثامناً ـ عدم مراعاة أصول النقل والاقتباس:

لم يراع بعض الباحثين أصول النقل والاقتباس المتعارف عليها عند الباحثين، ونص عليها أصحاب كتب المناهج، إذ ينقل صفحات من بعض الكتب نقلاً حرفياً، ولا ينصص له، كما أنه يقتبس أحياناً ويتصرف في الكلام ولا يشير إليه بما يفيد ذلك، ويحيل عليه بإحالة مخالفة للمنهج العلمي الصحيح.

فمن ذلك البحث (و) جاء كله على هذا النحو، وكذلك البحث (ت) والبحث (ب) وغيرها من البحوث الأخرى التي لم تتبع المنهج العلمي السديد، مخالفين بذلك طرائق توثيق النصوص.

والصواب في هذه المسألة أن ينصص للكلام المنقول بالنص بعلامتي تنصيص هكذا: « ».

(1) فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال ص 28 ومنهج البحث في العلوم الإسلامية ص 59.

ويحيل إليه في الهامش بدون كلمة ينظر، فمثلاً إذا نقل كلاماً من المحرر الوجيز حرفياً، أن يضعه بين العلامتين المذكورتين، ويحيل إليه في الهامش بدون كلمة ينظر، أي المحرر الوجيز 1/ 50 للدلالة على أن الكلام بالنص.

وأما إذا تصرف في الكلام فلا ينصص له، وتكون الإحالة عليه ـ مثلاً ـ ينظر المحرر الوجيز 1/ 60.

يقول الدسوقي: «إن النص المقتبس حرفياً يوضع في البحث كجزء منه، ولكن بين شولات هكذا: « » إذا كان ستة أسطر فأقل، فإذا تجاوز هذا المقدار إلى صفحة فإنه لا يحتاج إلى شولات، وإنما يوضع وضعاً مميزاً، بأن يترك فراغ أوسع بين الاقتباس وآخر سطر قبله، وأول سطر بعده، وبحيث يكون الهامش الأبيض عن يمين الاقتباس وعن شماله أوسع من الهامش الأبيض المتبع في بقية البحث، وأن يكون الفراغ بين سطوره أضيق من الفراغ بين السطور العادية»[1].

أقول: إن هذا الأمر فيه صعوبة على الباحث من حيث ترك هذه المسافات، ولذلك يميزه بالتنصيص.

وأما إذا كان النص أكثر من صفحة فلا يجوز نقله حرفياً، وإنما يصوغ الباحث المعنى بأسلوبه الخاص مع الإحالة إلى المصدر الذي اقتبس الباحث المعنى منه.

على أن النصوص التي اقتبسها الباحث، واعتمد عليها في دراسته، وأصبحت جزءاً منها، يعد مسؤولاً عنها من حيث صحتها، لغة وأسلوباً، وفكرة، ولا يعفيه من هذه المسؤولية أنه نقلها كما وردت في مصادرها؛ إذ عليه أن يعقب عليها إذا كان بها خطأ ما، أو إيهام ما، فإن نقلها وضمنها بحثه دون تعقيب فقد رضيها، وكأنها صدرت عنه لا عن صاحبها، ومن ثم يصبح مسؤولاً عنها ومحاسباً على ما قد يكون بها من هفوات وعثرات[2].

(1) منهج البحث في العلوم الإسلامية ص 127.

(2) ينظر نفس المرجع ص 128.

تاسعاً ـ عدم التفريق بين المصادر والمراجع:

لاحظت أن بعض الباحثين ينقل عن مصادر موجودة بإمكانه الرجوع إليها بواسطة مصادر أخرى، كما أنهم يعتمدون على مصادر حديثه منهجية ـ أي مقررات دراسية ـ مع وجود المصادر الأمهات الأصيلة، ولم يراعوا قدم المصادر في التوثيق؛ إذ يقدمون الأحدث على الأقدم، وقد ورد عند بعض الباحثين بصورة مطردة في مواضع كثيرة، يراجع في ذلك البحث (ت) في أكثر من ثمان وعشرين صفحة، والبحث (ب) في أكثر من عشرين موضعاً والبحث (و) في مواضع كثيرة منه، وغيرها من البحوث.

إن مثل هذا التصرف يعد مخالفة منهجية ينبغي للباحثين أن يبتعدوا عنها، باتباع المنهج الصحيح.

ومرد هذه المخالفة المنهجية إلى عدم التفريق بين المصادر والمراجع، وقد يرجع بعضها إلى مجاملة الأساتذة المشرفين؛ إذ يحاول الباحث ليرضي أستاذه، أو من يتوقع أنه سيراجع عمله بالإكثار من الرجوع إلى كتابه المقرر على طلبة الجامعة، ويترك الرجوع إلى الأصول.

وهذا ما نجده عند الباحث (ت) إذ رجع في كثير من المواضع إلى كتب حديثة، ومن بينها كتاب مشرفه في مسائل أصولية، ضارباً بذلك عرض الحائط تاركاً العودة إلى الأمهات في أصول الفقه، مثل: الرسالة للإمام الشافعي والحاصل من المحصول، وغيرهما من كتب أصول الفقه الأصيلة.

ففي مثل هذه الحالة الرجوع إلى الأمهات أولى، والكتب المقررة لا يعول عليها؛ لأنها أخذت عن هذه الكتب، وهي فاقدة لشروط البحث العلمي من حيث عدم الإشارة إلى مصادرها.

ومرجعه أيضاً عدم التوجيه السليم من الأستاذ المشرف.

ومن ثم فإن المصدر يختلف عن المرجع من حيث إن الأول هو ما اتصل بالموضوع اتصالاً جوهرياً، أو مباشراً، وكان أصيلاً في مجاله.

ومن هنا فإن المصادر نوعان، مصادر أصيلة وأخرى ثانوية، فكتب الفقه القديمة الأمهات مصادر أصيلة لمن يبحث في موضوع فقهي، على حين تعد كتب الدراسات الفقهية المعاصرة مصادر ثانوية؛ لأنها اعتمدت في مادتها العلمية على تلك المصادر الأصيلة.

أما المرجع فهو ما كانت علاقته بالموضوع علاقة تفسير لجزئية من جزئياته، ولا يتناول جوهر الموضوع وقضاياه الأساسية[1].

عاشراً ـ عدم تخريج الآيات القرآنية بصورة صحيحة:

نلاحظ أن بعض الباحثين لم يخرجوا الآيات القرآنية بصورة صحيحة، ويهمل تخريجها بعضهم الآخر، ولم يحصروها أحياناً بالقوسين المزهرين، الأمر الذي يؤدي إلى تحريف الآيات، وقد خرّجها بعضهم محرفة، وهذا مرجعه عدم التخريج الصحيح، ومراجعة المصحف، والاعتماد على أمانة غيره.

إن مثل هذه الأفعال لا تليق بالباحثين؛ ولذلك ينبغي لهم تخريج الآيات بصورة دقيقة، وحصرها بالقوسين المزهرين؛ لئلا تختلط بغيرها من الكلام الآخر.

والأمثلة على ذلك ما وقع في البحث (و) في سبع مواضع، والبحث (ت) في أكثر من ثلاثين موضعاً.

وقد استعمل بعضهم علامة الحذف..... مع الآيات القرآنية، وقد استشهد بعضهم بأرقام الآيات، كما في البحث (ب)، و(م) و(ت) و(ع).

والصواب أن يذكر الآية كاملة، أو يأتي بمحل الشاهد فقط، أو يقول من قول الله ـ تعالى ـ كذا إلى قوله تعالى كذا.

---

(1) ينظر منهج البحث في العلوم الإسلامية ص 117 وموسوعة المصادر والمراجع للدكتور: عبد الرحمن عطية ص 4.

الحادي عشر ـ عدم تخريج الأحاديث النبوية بصورة سليمة:

يهمل بعض الباحثين تخريج الأحاديث من مظانها، ولم يبينوا درجتها. ويخرجها آخرون بطريقة مخالفة للمنهج السديد؛ إذ يورد ثلاثة أو أربعة مصادر متوالية دون ذكر اسم الكتاب والجزء والصفحة أحياناً، وقد يشير إلى الأخير منها أحياناً أخرى.

وقد يعوّل في تخريجها على غيره، ويهملون ضبطها بالشكل، تجد هذا في البحث (ب)، و(ت) و(ع) و(م) و(و) وغيرها.

والصواب في هذه المسألة ألاَّ يهمل الباحث تخريج الأحاديث ما دام استشهد بها في بحثه، وما أدراك أن الذي استشهدت به هو حديث؟ وما أدراك، أنه حديث صحيح؟ ولهذين الأمرين ينبغي للباحث تخريجها بصورة صحيحة، ولا يعوّل في ذلك على غيره، من باب الأمانة العلمية ـ التي تحدثنا عنها فيما سبق ـ على أن يراجع الباحث الحديث بنفسه في كتب الحديث، ويخرجه في الهامش باختيار إحدى العبارات الآتية، رواه البخاري في صحيحه كتاب التفسير ج كذا، ص كذا، أو أخرجه مسلم في كتاب بدء الوحي ج كذا، ص كذا، أو خرّجه الترمذي في سننه كتاب كذا، ج كذا، ص كذا.

ومن الأمثلة على ذلك في تخريج الأحاديث المجانب للصواب ما وقع في رسالة علمية مناقشة، مشرفها بدرجة أستاذ، ولعله أستاذ الأساتذة في أقسام الشريعة بجامعاتنا ما ورد في البحث (ت) بصورة مطردة في أكثر من أربعين موضعاً، وكذلك البحث (ب) و(ع) و(و) وغيرها.

ويجب على الباحث أيضاً ضبط الآيات القرآنية والحديث النبوي، والأشعار، والأعلام، وما يلتبس عند قراءته.

قال بعضهم: «إنما يشكّل ما يُشكِل»[1].

(1) الإلماع للقاضي عياض ص 136.

وقالوا أيضاً: «أولى الأشياء بالضبط أسماء الناس؛ لأنه لا يدخله القياس، ولا قبله شيء يدل عليه، ولا بعده شيء يدل عليه»[1].

الثاني عشر ـ عدم تفسير المصطلحات:

يهمل بعض الباحثين تفسير المصطلحات الفقهية والأصولية، واللغوية، وغيرها من المفردات التي تحتاج إلى التفسير والبيان، وقد يفسرها بعضهم دون الإشارة إلى مصادر التفسير.

والصواب هو أن يفسر الباحث هذه المصطلحات وغيرها من مظانها، فالمصطلحات الفقهية ـ مثلاً ـ من معاجمها، والأصولية من معاجمها، واللغوية كذلك، مع ضرورة ذكر مصادر التفسير في الهامش مقروناً بالجزء والصفحة والمادة، حتى يكون التفسير مقبولاً له سند، ينظر في ذلك البحث (ب) و(ت) و(ع) و(و).

الثالث عشر ـ كيفية التعامل مع المعاجم اللغوية ومعاجم المصطلحات والمفردات:

يهمل بعض الباحثين ذكر المادة عند التعامل مع المعاجم اللغوية ومعاجم المصطلحات والمفردات.

والصواب في ذلك ضرورة ذكر المادة اللغوية مع الجزء والصفحة؛ لأن ذكر المادة يفيد الباحث في مراجعتها في أي معجم إذا اختلفت الطبعات؛ ولأنها مبنية على هذا الأساس.

تراجع هذه الأخطاء في البحث (ت) في أكثر من ثلاث وعشرين صفحة، وغيره كثير.

---

(1) نفسه ص 139 وينظر مناهج تحقيق التراث ص 40.

الرابع عشر ـ إهمال علامات الترقيم:

يهمل جلُّ الباحثين علامات الترقيم، مثل الفاصلة والفاصلة المنقوطة، والجملة الاعتراضية وعلامة الاستفهام، وعلامة التعجب، وعلامة الحذف والنقطة، والشارحة، و غيرها.

لذلك أرى ضرورة الاعتناء بها؛ لأنها الوسيلة المثلى التي تساعد القارئ والسّامع على تفهُّم ما يقرأ، أو يسمع تفهُّماً جيداً صحيحاً، وإدراك المعنى المطلوب لما يقرأ أو يسمع بكلّ سهولة ويسر.

وإذا خلت الكتابة من علامات الترقيم، أدّى ذلك إلى عناء في فهمها، أو إلى غموض، أو اضطراب في الكلام، أو إلى تداخل الألفاظ والجمل وخلطها، أو إلى تغيير المعنى، أو عدم التمييز بين كلام الكاتب، والكلام المنقول، فضلاً عن أنّ خلُوّ الكتابة من علامات الترقيم يُعَدّ في العصر الحاضر عيباً قبيحاً لا يقل قبحاً عن الخطأ الإملائي أو النحوي[1].

الخامس عشر ـ عدم الترجمة للأعلام المغمورين:

يهمل بعض الباحثين الترجمة للأعلام المغمورين الذين يرد ذكرهم في متن البحث، ويخطئ آخر في الترجمة لبعض الأعلام، ويترجم بعضهم لأعلام من كتب منهجية لا يعول عليها في هذا الأمر؛ لعدم تخصصها، معتمداً في بعض الأحيان على هوامشها:

والمنهج الصحيح هو الرجوع إلى كتب التراجم العامة والخاصة وكتب الطبقات والمفاتيح.

وأما الرجوع إلى غيرها في هذا الشأن فهو عبث لا يأتي بنتائج صحيحة.

والأمثلة على ذلك ما وقع في البحوث (ب) و(ت) و(و) وغيرها.

---

(1) التدريبات اللغوية تأليف أ. عبد اللطيف الشويرف ص 121 ـ 122.

السادس عشر ـ قضايا مختلفة فيما بين الباحثين:

1 ـ ذكر اسم المؤلف أولاً وبعده اسم كتابه:

فيقال ـ مثلاً ـ ابن قتيبة عيون الأخبار ج كذا، ص كذا. يقول في هذه المسألة د. رمضان عبد التواب: «هذه بدعة لم يعرفها العرب القدامى في مؤلفاتهم، وإنما هي وافدة علينا من الغرب، ولا بأس عندنا من استخدامها مع المصادر غير العربية، إذا ذكرت بلغتها، أما في المصادر العربية فإننا نراها غريبة عنا لا تلائم ما توارثناه من طريق مغاير لذلك في مؤلفات أسلافنا»[1]؛ إذ الصواب عنده أن يقال: عيون الأخبار لابن قتيبة ج كذا، ص كذا.

2 ـ ذكر معلومات النشر عند ورود المصدر لأول مرة:

يرى الباحث السابق أن هذا من البدع التي ينادي بها بعض الباحثين ويحاول غرسها في عقول طلاب الدراسات العليا، وهو تزيد لا مبرر له، وتقليد أعمى للغرب الذي يصنع أهله هذا في المقالات العلمية، والبحوث القصيرة التي تقرأ عادة من أولها إلى آخرها، ولا يوضع في نهايتها ثبت كامل بالمصادر مستوفية لبياناتها.

أما الكتب الكبيرة فإن القائمة التي توضع بها البيانات الكاملة للمصادر في آخرها تغني عن مثل هذا العبث[2].

أميل في هاتين النقطتين إلى ما ذكره الدكتور رمضان عبد التواب، وهو الأصوب في نظري، إن كانت الطريقة الثانية مستخدمة؛ لأن الإحالة على اسم الكتاب أولى من الإحالة على مؤلفه؛ ولأن الباحث يقول انظر كذا، والنظر يكون للكتاب ولا يكون لمؤلفه، وربما أن مؤلف الكتاب قد انتقل إلى رحمة ربه فالذي بقي هو أثره، كما أن الباحث سيفرد ثبتاً للمصادر والمراجع؛ ليطابق العنوان مضمونه، ولأن المؤلفين ليسوا مصادر وإنما هو أعلام.

---

(1) مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين ص 165.

(2) نفسه.

وأما فيما يتعلق بالنقطة الثانية، فإن ذكر معلومات النشر لأول مرة يعد حشواً لا مبرر له، يغني عنه ثبت المصادر والمراجع.

وهذا الأمر توضحه الإجابة على السؤال الآتي: لو بحث اثنان عن معلومات النشر، لكتاب ما قد مرّ في 100 صفحة، واحد يقلب الصفحات، والآخر يبحث في ثبت المصادر والمراجع المرتب على حروف المعجم، أيهما يصل على المطلوب بسرعة؟

فالجواب أن الذي يبحث عن طريق الثبت سيهتدي إلى معرفة معلومات النشر قبل الآخر، وإن شكيت في ذلك فراجع هذا بنفسك.

والغريب في هذا الأمر أن بعض الأساتذة يخطئ الطلاب في هذه المسألة ويجعل الطريقة الأخرى هي الصواب.

3 ـ عطف بعض المصادر على بعض بالفاصلة:

نلاحظ أن بعض الباحثين يعطف المصادر بعضها على بعض بالفاصلة والأكثر من ذلك أن بعض الأساتذة في مناقشاتهم يخطئ من يعطف المصادر بعضها على بعض بالواو، ومن الأمثلة على ذلك البحث (ت) في أكثر من ثلاثين موضعاً، وكذلك البحث (ب) وغيرهما.

والصواب في هذه المسألة العطف بالواو، وليس بالفاصلة؛ لأن العطف بها يفيد مشاركة المعطوف للمعطوف عليه في الإعراب والمدلول[1].

يقول د. رمضان عبد التواب: «ومن البدع المنقولة عن الغرب في ذكر المصادر في الهوامش كذلك الفصل بين كل مصدر وآخر بفاصلة.. والمكان في هذا كله وأمثاله للواو، فهي مخلوقة في العربية لهذه الوظيفة»[2].

(1) ينظر الشامل في اللغة العربية ص 107.

(2) مناهج تحقيق التراث ص 168.

السابع عشر ـ إهمال الفهارس:

يهمل بعض الباحثين الفهارس حتى الضروري منها، ويجهل بعضهم ترتيبها، وقد جاءت بعضها مشوهة، لذلك أشير إلى أهم الفهارس وطريقة ترتيبها.

إن الفهارس تخدم البحث، وتسهل الوصول إلى معرفة جزئياته وتفريعاته وما فيه من نصوص للاستفادة منها، ومن ثم يحسن بالباحثين الاهتمام بها، خدمة لبحوثهم، وهي عشرة فهارس على النحو الآتي:

1 ـ فهرس الآيات القرآنية: يرتب على ترتيب الآيات والسور.

2 ـ فهرس الأحاديث يرتب على حروف المعجم.

3 ـ فهرس الأشعار يرتب على القافية.

4 ـ فهرس الأمثال، يرتب على حروف المعجم.

5 ـ فهرس المصطلحات يرتب على حروف المعجم.

6 ـ فهرس المواضع والبلدان والقبائل، يرتب على حروف المعجم.

7 ـ فهرس الأعلام يرتب على حروف المعجم، بعد تجريدها من الألف واللام والكني والألقاب.

8 ـ فهرس الكتب يرتب على حروف المعجم، بعد تجريدها من الألف واللام.

9 ـ فهرس المصادر والمراجع يرتب على حروف المعجم بعد تجريدها من الألف واللام.

10 ـ فهرس الموضوعات يرتب حسب موضوعات البحث.

الثامن عشر ـ أخطاء في التحقيق:

إن الغاية من تحقيق النصوص هو إخراجها صحيحة، كما أراد لها مؤلفها ـ أي تحقيقها تحقيقاً علمياً سليماً ـ وليس تشويهها؛ إذ لاحظت أن بعض الباحثين شوه النص تشويهاً كبيراً لا يغتفر، والأولى لمثل هؤلاء أن يتركوا تحقيقها حتى يبعث الله لها من يحققها على أكمل صورة.

ومن الأمثلة على ذلك الباحث (ع ب) جامعة المرقب، لم يستطع أن ينسخ المخطوط نسخاً صحيحاً؛ إذ ترك سقطاً كثيراً في عمله، ولم يوفق في مقابلة النصوص على أصولها.

والأكثر من ذلك أن الباحث (ح)، وهو أستاذ جامعي درجته العلمية لا بأس بها، حقق كتاباً من كتب التراث الإسلامي، بيد أنه لم يوفق في تحقيقه، ومن أمثلة عدم التوفيق ما يلي:

لم يوفق في إثبات عنوان الكتاب على الغلاف، وأن مقدمته جاءت مخلة بشروط البحث العلمي، ولم يقسم القسم الأول إلى فصول ومباحث، ولم يرتب مؤلفاته ترتيباً سلياً، ولم يبيّن منهجه في التحقيق، ولم يبين القيمة العلمية للكتاب، ولم يشر إلى مصادره فيه، ولم يوثق أغلب النصوص، أعني مقابلتها على أصولها، وهو أمر ضروري نص عليه المحققون.

ولم يتبع منهج توثيق النصوص من مظانها الأصلية، وقد ترجم لجل الأعلام في غير موضع الترجمة، هذا قليل من كثير وقع فيه الأستاذ الجامعي الذي يعتبر قدوة لغيره من الطلاب والباحثين.

ومن ثم فلا بد لمن أراد أن يتصدى للبحث العلمي، وبخاصة أساتذة الجامعات أن يكون ملماً بأصول المنهج العلمي، وضوابطه السليمة.

إن هذه الظواهر التي ذُكرت وغيرها من الظواهر الأخرى التي لا يتسع المقام للحديث عنها، مرجعها عدم المتابعة الدقيقة من الأساتذة المشرفين، وجهل الباحثين بأصول المنهج العلمي، وعدم دراسة مناهج البحث بصورة سليمة. لذلك رأيت أن أبين دور المشرفين على الرسائل العلمية في الفقرة الآتية:

التاسع عشر ـ دور المشرفين على الرسائل العلمية:

إن من يتصفح بعض الرسائل العلمية يظهر له جلياً، غياب الإشراف الجيد، وأن المشرف لا دور له فيها، أو أنه لا علاقة له بالبحث العلمي، أو لكثرة

التزاماته، أو اتكاء على شهرته، وأنه صار أستاذاً كبيراً، أو لثقته العمياء بالطالب، وإلا لما وجدت مثل هذه المآخذ الكثيرة، ويكفي للتمثيل على ذلك ما بيناه في البحوث السابقة وبخاصة البحث (ت) الذي مشرفه بدرجة أستاذ، ولعله كما قلت أستاذ الأساتذة.

ويتبين من هذا أيضاً أن المشرف لم يقم بواجبه على الوجه الأكمل.

إن من يفعل ذلك في نظري يعتبر مقصراً في أمانته، مخالفاً لقول الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَخُونُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ وَتَخُونُوٓاْ أَمَٰنَٰتِكُمۡ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴾[1].

قال ابن عطية: «هذا خطاب لجميع المؤمنين إلى يوم القيامة، وهو يجمع أنواع الخيانات كلها قليلها وكثيرها..

والخيانة: التنقص للشيء باختفاء، وهي مستعملة في أن يفعل الإنسان خلاف ما ينبغي من حفظ أمر ما، مالاً كان أو سرّاً، أو غير ذلك..

وخيانات الأمانات هي: تنقصها وإسقاطها، والأمانة حال للإنسان يؤمن بها على ما استحفظ، فقد اؤتُمن على دينه، وعبادته، وحقوق الغير»[2].

وإذا كان الأمر كذلك فإن الباحث سيكون هو الضحية، إما بإلغاء بحثه، وإما بنيل شهادته دون المستوى المطلوب، ودون فائدة؛ لأنه لم يؤسس تأسيساً علمياً، ومنهجياً سليماً.

ومن ثم فإن دور المشرف ينحصر في التوجه السليم، والمتابعة الدقيقة، للعمل العلمي، ولا يؤخر الطالب في المراجعة،ولا يقبل أي عمل يخالف المنهج العلمي، وأنه مخلص لما في البحث من الشوائب؛ ليخرج عملاً علمياً مفيداً، يكوّن من خلاله الطالب تكويناً سديداً.

---

(1) سورة الأنفال الآية 27.

(2) المحرر الوجيز 2/ 517.

وفي هذا السياق تقول الدكتورة ثريا ملحس: «فغاياتنا وأهدافنا نحن الأساتذة المرشدين واحدة، وهمنا واحد، وعملنا مستمر في توجيه الطالب العربي توجيهاً عادلاً مستقيماً، قوياً، يكتسب به الطالب فضائل خلقية أصيلة تدفعه نحو مستقبل زاخر بالخلق والإبداع، والمحبّة والعطاء، وتفتح أمامه أبواباً جديدة من المعرفة، والقدرة على المعرفة بذلك نشجع الطالب الباحث على اقتحام المكتبات بذكاء ومقدرة، وعلى البحث بتجرد ونزاهة، ونقد دقيق، وتفكير شخصي حر طليق، كما نأخذ بيده لكي يبحث عن الحقيقة بتجرّد دقيق، ويساهم مساهمة فعّالة في المعرفة الإنسانية»[1].

إن العمل الجيد يشرف صاحبه، ومشرفه، والجهة التي ناله منها، وبخلاف ذلك فإن العمل غير الجيد سيكون سبة لصاحبه ومشرفه.

والأولى لمن لا يستطيع أن يقوم بواجبه على الوجه الأكمل، أو أن التزاماته لا تسمح له بالمراجعة والمتابعة الدقيقة، أن يبتعد عن ذلك، وكذلك من لا يرى في نفسه الكفاءة العلمية والمنهجية، ينبغي له ألا يقبل الإشراف، ولا يتحمل الأمانة؛ لئلا ينطبق عليه قوله تعالى: ﴿وَتَخُونُوٓاْ أَمَٰنَٰتِكُمۡ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾.

نخلص من العرض السابق إلى ما يلي:

- ضرورة معالجة الظواهر السلبية في البحث العلمي، وذلك بتوحيد المناهج العلمية، واتباع الصالح منها، الذي يخدم البحث العلمي، ويحقق أغراضه.
- ربط التواصل بين الأساتذة والباحثين في الجامعات الليبية، وغيرها من جامعات العالم، والاستفادة مما هو جديد ومفيد.
- ضرورة قيام الأساتذة بواجباتهم المنوطة بهم نحو البحث العلمي من حيث التأليف، والبحث، والإشراف السليم.

(1) منهج البحوث العلمي ص 59.

- أن تكون الموضوعات المقدمة للدراسة والبحث، مبتكرة تخدم أهداف البحث العلمي، وتحقق مقاصده، والابتعاد عن الموضوعات المكررة.
- تشجيع الأساتذة والباحثين بنشر إنتاجهم الجيد، والاهتمام بالندوات والمؤتمرات العلمية.
- ضرورة الاهتمام بالدراسات السابقة.
- مراعاة المنهج الصحيح في تقسيم البحوث والرسائل العلمية، تقسيماً صحيحاً منطقياً، مترابطاً، مع الاعتناء بمقدمات هذه الرسائل، وترتيب عناصرها.
- ضرورة اتباع الأمانة العلمية، ومراعاة أصول النقل والاقتباس، وقدم المصادر والمراجع، والرجوع إلى الأصيل منها.
- ضرورة الاعتناء بتخريج النصوص، وتوثيقها توثيقاً سليماً، مع تفسير المصطلحات عند الحاجة.
- الاهتمام بعلامات الترقيم، والفهارس، وتحقيق النصوص، وعدم تشويهها.

والحمد لله رب العالمين

مصادر البحث ومراجعه

1 ـ الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السَّماع لأبي الفضل عياض بن موسى اليحصُبي، تحقيق السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، ط الثالثة 1425هـ القاهرة.

2 ـ البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، دراسة وتحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية بيروت، ط الأولى 1413هـ.

3 ـ التدريبات اللغوية، تأليف الأستاذ عبد اللطيف الشويرف، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ط الثانية 2001 ف.

4 ـ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، دار الشام للتراث بيروت، ط الثانية د ت.

5 ـ الشامل في اللغة العربية، د. عبد الله محمد النقراط دار قتيبة دمشق، ط الأولى 2003 ف.

6 ـ فصل المقام فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال تأليف أبي الوليد بن رشد، دراسة وتحقيق: محمد عمارة، دار المعارف القاهرة، ط الثانية، د ت.

7 ـ قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث للقاسمي دار الكتب العلمية، د ت.

8 ـ كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية الدكتور: عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، دار الشروق، ط الثالثة، 1406هـ.

9 ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة، منشورات مكتبة المثنى بغداد، د ت.

10 ـ الكفاية في علم الرواية للإمام الحافظ المحدث أبي بكر أحمد بن علي المعروف بالخطيب البغدادي تحقيق وتعليق د. أحمد عمر هاشم، دار الكتاب العربي بيروت، ط الأولى 1405هـ.

11 ـ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية بيروت ط. الأولى 1413هـ.
12 ـ مشروعية قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ وتنوعه في القرآن الكريم ومقاصده الدكتور عبد الله النقراط، بحث مقبول للنشر في مجلة كلية الدعوة الإسلامية.
13 ـ مقدمة ابن خلدون، تأليف الإمام: عبد الرحمن بن خلدون، تحقيق الأستاذ درويش الجويري، المكتبة العصرية بيروت، ط الثانية، 1416هـ.
14 ـ مقدمة في أصول البحث العلمي وتحقيق التراث تأليف أ. د. السيّد رزق الطويل، المكتبة الأزهرية للتراث القاهرة، د ت.
15 ـ مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، الدكتور: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط الأولى 1406هـ.
16 ـ منهج البحث العلمي في العلوم الإسلامية، تأليف الدكتور: محمد الدّسوقي، دار الأوزاعي بيروت ط الأولى 1404هـ.
17 ـ منهج البحوث العلمي للطلاب الجامعيين، أ.د. ثريا عبد الفتاح ملحس، دار البشير ومؤسسة الرسالة بيروت ط السادسة 1419هـ.